المقدمة

تمهيد:

إن الاقتصاديات التي سادت في فترة الحضارات القديمة والوسطى لم تشهد تطبيق سياسات اقتصادية كلية بالمعنى الذي تستخدم به حالياً ، ويرجع ذلك لغياب الإطار المؤسسي الذي تصاغ فيه هذه السياسات ، إذ أن المفهوم الحديث للدولة لم يتبلور بعد إلا في نهاية القرن الخامس عشر .

يمكن التأريخ لبدايات تشكيل السياسات الإقتصادية منذ ظهور مدرسة التجاريين ، إذ تبنت المنهج الحر والسياسات الإقتصادية الهادفة لتحقيق موازين مدفوعات متوازنة دائماً. إلا أن ظهور السياسات الإقتصادية الكلية ومكوناتها السياسة المالية والنقدية ظهرت بظهور المدرسة الكلاسيكية وتطورت بفضل جهود الكينزيين ، والأعمال اللاحقة لهم.

ويقصد بالسياسات الإقتصادية تلك الإجراءات المتبعة والمطبقة والهادفة لتحقيق أهداف محددة. وتتكون هذه السياسات الكلية من عدة سياسات فرعية تتكامل (لا تتنافس) فيما بينها لتحقيق الهدف العام للنظام الاقتصادي ألا وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي للدخل القومي وأهداف فرعية أخرى.

من أهم مكونات السياسات الإقتصادية ذات التأثير الفعال على المتغيرات الإقتصادية الكلية، السياسات النقدية والمالية.

والسياسة النقدية بصورة عامة تهدف لحفظ التوازن بين عرض النقود وحاجة النشاط الاقتصادي. ويتم ذلك بواسطة أدوات معينة منها سعر الفائدة ، سياسة السوق المفتوحة ، وتغيير نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك من الودائع وغيرها. أما السياسة المالية فتعني بتنظيم مالية الدولة، وبمعنى أوضح إيراداتها ونفقاتها، وأهم أدواتها المستخدمة على نطاق واسع لتحقيق مقاصدها المتصلة ، تغيير نسب الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة والتأثير على الإنفاق الحكومي بالأدوات المختلفة.

مما سبق يتبين الأثر المحتمل لتطبيق هذه السياسات على كل القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. ولهذا الفعل أثر متخارج ، بمعنى تأثر القطاع الخارجي للدولة (الصادرات ، الواردات ، حركة رؤوس الأموال) نتاج تطبيق هذه السياسات. وهذا ما يقودنا للتدليل على الصلة الوثيقة والمتعاظمة لتطبيق هذه السياسات على الأداء الكلي لميزان المدفوعات بالدولة.

وغنـي عـن القـول أن لتطبيـق هـذه السياسـات انعكاسـات محتملـة علـي منـاخ الاسـتثمار فـي الاقتصـاد المعنـي، إذ تجعلـه "صـحياً" عنـد التطبيـق السـليم لهـذه السياسات ، وغير صحياً عند العكس.

وهـذا بـدوره يرتـب نتيجـة هامـة جـداً تتعلـق بحركـة رؤوس الأمـوال بـين الاقتصـاد المعنـي وبقيـة الاقتصـاديات الأخـرى مـن حيـث هـروب أو ورود (دخـول) رأس المـال للداخل.

وفـي السـودان ومنـذ فتـرات طويلـة تسـتخدم السياسـتين النقديـة والماليـة معـاً لتحقيـق أهـداف اقتصـادية معينـة ، إلا أن انعكاسـات هـذه السياسـات علـي القطـاع الخارجي كانت ذات أثر عكسي في كثير من الأحيان.

وهـذه الدراسـة نحـاول بهـا تقصـي أثـر تطبيـق هـاتين السياسـتين علـي مجمـل أداء مفـردات ميـزان المـدفوعات خـلال الفتـرة 89 – 2000م وذلـك بغـرض اسـتخلاص نتائج تساعد في توجيه هذه السياسات بما يتواءم وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

خطة البحث

مشكلة الدراسة :

يجسـد ميـزان المـدفوعات المعـاملات الإقتصـادية (تجاريـة ، رأسـمالية) للدولـة مـع العـالم الخـارجي ، وبالتـالي فهـو يشـمل قطـاع ذو أهميـة كبـرى ومكمـل للقطاعـات الإنتاجيـة الأخـرى ، تـتلخص مشـكلة البحـث فـي معرفـة الأثـر الكمـي والنـوعي الـذي أحدثتـه السياسـات النقديـة والماليـة علـي مفـردات ومكونـات ميـزان المـدفوعات خـلال فتـرة الدراسـة بمـا يـوفر خلاصـات معينـة تسـاعد فـي توجيـه أداء مكونـات ميـزان المـدفوعات خلال فترة الدراسة مستقبلاً .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق المقاصد التالية :

1. التعـرف علـي أدبيـات تقـويم آثـار السياسـات النقديـة والماليـة بصـورة عامـة، وعلي ميزان المدفوعات بصورة خاصة.
2. دراسـة أثـر السياسـات النقديـة والماليـة علـي مكونـات ميـزان المـدفوعات (الحساب الجاري ورؤوس الأموال والإحتياطيات).
3. معرفة أثر السياسات النقدية والمالية في التأثير علي هروب رأس المال.
4. التعـرض لـدور السياسـات النقديـة والماليـة فـي تصـحيح منـاخ الاسـتثمار فـي السودان وبالتالي التأثير علي ميزان المدفوعات.

5. تقييم برنامج التحرير الاقتصادي ومدى انعكاسه علي الاستقرار الاقتصادي ومناخ الاستثمار.

أهمية الدراسة :

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من الآتي :

1. تعتبر محاولة إضافة لأدبيات تقويم السياسات الإقتصادية الكلية فيما يخص قطاع المعاملات الخارجية.
2. شهدت الفترة الأخيرة التركيز عي السياسة النقدية والمالية كأدوات أساسية لإحداث النمو في الاقتصاد السوداني علي عكس التأثير عن طريق التدخلات المباشرة في السابق ، وبالتالي تعتبر الدراسة كمحاولة تقييم هذه الأدوات ومدى فعاليتها علي أداء ميزان المدفوعات.

الفروض العلمية للدراسة :

الدراسة تحاول اختبار صحة الفروض العلمية التالية :

1. السياسات المالية المطبقة خلال الفترة 89 – 2000م ، ذات مردود إيجابي علي ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة قبل هذه الفترة.
2. السياسات النقدية المستخدمة خلال الفترة ذات اثر إيجابي علي ميزان المدفوعات السوداني .
3. السياسات النقدية والمالية خلال ذات الفترة أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي أدت إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في السودان .

منهج الدراسة :

أن المنهج المتبع في حل مشكلة الدراسة هو المنهج الوصفي المعتمد علي التحليل الاقتصادي لبيانات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة بغرض الكشف عن أثر السيلسات النقدية والمالية المطبقة خلال الفترة علي الأداء الكلي للميزان وصولاً إلى نتائج محددة تساعد في توجيه السياسات الإقتصادية الكلية.

مصدر المعلومات :

تعتمد الدراسة بصورة مكثفة علي المصادر الثانوية للبيانات بمكوناتها المختلفة العلمية والتقارير والدوريات والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة. ويلاحظ على دوريات بنك السودان عدم تبريرها للتذبذب الذي يحدث في ميزان المدفوعات والموازنات في بعض سنوات الدراسة .

فترة الدراسة :

تغطي الدراسة في الفترة من 89 – 2000م وذلك للاعتبارات التالية :

1. توفر البيانات المناسبة من سجلات ميزان المدفوعات ومفرداته خلال هذه الفترة.
2. تعتبر الفترة – إلى حد ما – متجانسة من حيث تطبيق سياسات اقتصادية كلية نابعة من فلسفة التحرير الاقتصادي التي طبقت خلال الفترة.
3. كفاية الفترة لاستصدار أحكام بشأن تأثير السياسات النقدية والمالية علي مفردات ميزان المدفوعات السوداني.

الدراسات السابقة:

سبقت هذا البحث دراسات لم تكن في ذات الموضوع ، ولكن لها علاقة بصورة أو بأخرى به يمكن أن نوضح بعضاً منها كالآتي:

*** البحث الأول:**

تجارة السودان الخارجية: خطط وسياسات تنمية الصادرات السودانية 1984-2000م .

استعرض البحث التعريف بمنظمات التجارة الدولية ، تعريف التجارة الدولية ، سعر الصرف كوسيلة لتسوية ميزان المدفوعات ، اثر التجارة الخارجية علي التوازن الكلي ، ثم عرض الباحث خلفية تاريخية عن الاقتصاد السوداني ، التوزيع الهيكلي للصادرات السودانية ، وسياسات تشجيعها وترقيتها خلال فترة الدراسة ، وتخفيض سعر الصرف .

*** البحث الثاني :**

اثر قطاع البترول علي ميزان المدفوعات السوداني 1988-1998م .

استعرض البحث قطاعات السودان المختلفة المتمثلة في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي ،وقطاع البترول العرض والطلب ، ومفهوم ومكونات ميزان المدفوعات ، واثر قطاع البترول علي التجارة الخارجية وعلي حركة رؤوس الأموال .

*** البحث الثالث :**

اثر تخفيض سعر الصرف علي ميزان المدفوعات السوداني 1980-1994م.

استعرض البحث أسباب تخفيض قيمة العملة، وأهمية التجارة الخارجية واثر العلاقات الاقتصادية علي الدخل القومي وحساب المعاملات الجارية، وتحديد تعديلات سعر صرف الجنيه السوداني كما تعرض لأثر تخفيض سعر الصرف علي جانب المتحصلات والصادرات المنظورة وغير المنظورة وتحليلها، وخصائص الصادرات واهم السلع السودانية المصدرة وتحويلات المغتربين ، كما تناول البحث اثر تخفيض سعر الصرف علي جانب المدفوعات والالتزامات الخارجية والواردات المنظورة والديون الخارجية وشروط التبادل الدولي ومعدلاته مع السودان .

*** البحث الرابع:**

فعالية أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة (دراسة حالة السودان) 1990-2000م.

استعرض البحث أدوات السياسة النقدية وفعالياتها في الدول المتخلفة، والسياسة النقدية في السودان و أدواتها الكمية،وشهادات مشاركة البنك المركزي(شمم) وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة).

وقد ساهمت جميع هذه الدراسات في إبراز حجم المشكلة التي من اجلها قام البحث.